انعكاسات توازن القوى الدولى على قضايا المناخ

د. سوزى رشاد

أستاذ مساعد قسم العلوم السياسية، جامعة ٦ أكتوبر

يعد تغير المناخ الآن حقيقة ثابتة علميا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر المحدد لانبعاثات الغازات الدفيئة، وأصبح هناك ما يكفى لإدراك أن هناك مخاطر كبيرة من المحتمل أن تكون لها تداعياتها الممتدة. وقد بدأ تغير المناخ بالفعل فى التأثير على المجتمعات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا فى أنحاء العالم، كما أن الزيادة بمعدل ثلاث درجات مئوية فى متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم بالمقارنة بدرجات الحرارة قبل العصر الصناعى، على مدى العقود القادمة ستؤدى إلى نطاق من الزيادات المحلية التى يمكن أن تصل إلى ضعف هذه الزيادة فى بعض الأماكن، وقد ينعكس ذلك فى موجات الجفاف المتزايدة، وحوادث الطقس الشديدة، والعواصف الاستوائية، والارتفاعات فى مستوى البحر، وبالتالى يمثل المناخ على المدى الطويل تهديدا للأمن البشرى والتنمية الإنسانية، وسببا أساسيا فى نشوب الصراعات الدولية وانعكاسها على التوازن الدولى بين الوحدات السياسية، خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة فى بحث أثر التغير المناخى على علاقات القوى وتوازن المصالح بين دول الشمال المتقدم والجنوب النامى فى ظل العديد من المؤتمرات والالتزامات الدولية المتعاقبة، وفى اطار نظريات المناخ المختلفة.

وفى هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

* ما أهم النظريات التى ربطت بين المناخ والعلاقات الدولية والأطروحات التى تناولتها تلك النظريات؟

* ما موقع قضية المناخ على الأجندة الدولية وجهود الأمم المتحدة لسد الهوة بين الشمال والجنوب فى ظل تناقض الرؤى؟

* ما مدى تأثير ميزان القوى فى التفاوض المناخى؟

وتستند الدراسة فى بحثها بالمنهج الوصفى التحليلى لفحص عوامل تطور النزعة البيئوية فى حقل العلاقات الدولية، وتأثير مفاوضات المناخ فى توازن القوى بين دول الشمال ودول الجنوب، فى ظل مقاربات فكرية ونظرية مختلفة.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور يتناول الأول منها النظريات المختلفة للمناخ، وبروز القضايا البيئية على الأجندة الدولية. بينما يتناول المحور الثانى سلسلة المفاوضات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالتغير المناخى، فى ظل الرؤى الدولية المتناقضة بين الشمال والجنوب. أما المحور الثالث فيناقش تأثير قضية المناخ والمفاوضات المناخية فى توازن القوى الدولى وآفاق تحقيق العدالة المناخية.

المحور الأول- نظريات المناخ وبروز القضايا البيئية على أجندة العلاقات الدولية:

ينقسم هذا المحور إلى جزئين يتناول الجزء الأول مجموعة النظريات المؤطرة لقضايا البيئة والمناخ، ويشمل ثلاثة فروع: الفرع الأول يتناول النظريات الخاصة بالجغرافيا السياسية، والثانى يتناول النظريات الخاصة بـ "التفكير الأخضر"، أما الثالث، فيتناول النظريات الخاصة بالأمن البيئى، والجزء الثانى يتناول مجموعة النظريات الخاصة بالعدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب، ويتناول كلا من المنظور الليبرالى والمنظور التنموى للعدالة المناخية.

القسم الأول- مجموعة النظريات المؤطرة لقضايا البيئة والمناخ:

أ- نظريات الجغرافيا السياسية والبيئة:

يعد الموقع الجغرافى أحد العوامل المهمة التى تؤثر فى الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره فى اتجاهات سكانها والسلوك السياسى لحكومتها. وتحلل الجغرافيا السياسية الموقع وأثره فى الدولة من ثلاثة اتجاهات هى، أولا:الموقع الفلكى، ويعنى موقع مكان الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول. وهو يعكس مدى ملاءمة الدولة للحياة البشرية والتقدم الحضارى، إذ تتركز الدول المتقدمة فى العروض المعتدلة. ولا يعنى هذا أن الحضارات نشأت أول ما نشأت فى تلك العروض، ولكنها نشأت فى الأقاليم المدارية وشبه المدارية، حيث تتوافر السهول الفيضية والمياه، وكانت الصحراء حول هذه السهول الفيضية تعد بمنزلة الدرع الواقية للحضارة فى المناطق السهلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المناطق المعتدلة فى الشمال عن طريق الاستعمار الوافد من الشمال وهيمنته على تلك الأقاليم الحضارية.

وترتب على ذلك أن رأى هنتنجتون Huntington، أن البيئة الاستوائية محكوم عليها بالتأخر، نتيجة لارتفاع درجة الحرارة

والرطوبة طول العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم. أما المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على بذل المجهود للتقدم، وبالتالى فالعناصر السود، التى تتفق فى توزيعها مع النطاق الاستوائى تعيش فى الماضى، والأجناس الصفر تعيش الحاضر، والأجناس البيض صاحبة المدنية تعيش فى المستقبل.

ب- الموقع بالنسبة لليابس والماء:

ويقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، وهو يحدد شخصية الدولة، ويسهم فى رسم سياستها واستراتيجيتها، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطات، ومنها مالا يطل على أى بحار أو محيطات، وتعرف بالدول الداخلية أو الدول الحبيسة.

ويؤدى الموقع الساحلى للدولة إلى غناها الاقتصادى، واحتكاكها الحضارى، وبالتالى قوتها، وتقدمها، وينعكس هذا على سكانها، الذين يتميزون بما يعرف بالنظرة العالمية ويظهر هذا فى سعة أفقهم، وتفتح أذهانهم، وانطلاقهم الحضارى. ويرجع ذلك إلى أن البيئات الساحلية ترتبط دائما بالعالم الخارجى، وتيارات الحضارة، ومحاور التقدم، إضافة إلى أنها تتطلع دائما إلى كل جديد ولا تعرف العزلة، فى حين أن سكان الدول الداخلية كثيرا ما ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات. وكل هذه الظروف تؤثر بدورها فى الجغرافيا السياسية للدولة:

ج- الموقع بالنسبة للدول المجاورة:

فكلما كانت حدود الدول بعيدة عن بعضها بعضا، وخاصة فى الدول الجزرية، أدى هذا إلى تقليل المنازعات والحروب بينها، حيث تعرقل البحار عمليات الغزو وتعوقها.

ويعد العالم الجغرافى الألمانى فريدرشراتزل (Fri-drichRatzel) (١٨٤٤-١٩١٤) المؤسس الحقيقى لعلم الجغرافية السياسية، حيث صدرفى عام ١٨٩٧ للجغرافى الألمانى كتاب بعنوان الجغرافية السياسية الذى يعد أول مرجع علمى فى هذا الموضوع، حيث ركز على العلاقة بين السياسة والبيئة الطبيعة، خاصة الأرض والمناخ(١).

والدولة هنا نتاج تفاعل عنصرى الأرض والشعب، وهذا التفاعل ينتج عنه عنصر ثالث يحدد عناصر قوة وضعف الدولة أو الوحدة السياسية، حيث تشمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها المكان الجغرافى، والأقاليم الطبيعية والمناخية للدولة. وتشمل دراسة الشعب على عناصر خاصة بالحياة البشرية تبدأ بالسكان والنشاط الاقتصادى وأنماط المدن والتكوين الحضارى والتنظيم الطبقى.

وقد أدى ذلك التفاعل إلى ظهور ما يسمى "بمرحلة العلاقات البيئية"، وهى المرحلة التى فسر فيها العلماء القدماء السلوك البشرى وعلاقته بالظاهرات البيئية الطبيعية. فقد فسر أرسطو طاليس (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) الذكاء والمهارة الفنية والروح بأن لها علاقة وثيقة بنوع المناخ السائد، كما ربط أفلاطون (٤٢٨-٣٤٧ ق.م) بين الشكل المناسب للسكان ومدنية الدولة، كما ربط ابن خلدون فى مقدمته بين المناخ وعادات الشعوب وتقاليدهم وأنشطتهم المختلفة والتى هى انعكاس لتأثير الظروف الجوية، وبالتالى أكد ما يسمى "الحتم البيئى". وقد أرجعت هذه المرحلة كل مظهر من مظاهر السلوك السياسى إلى البيئة الطبيعية، وتم الربط هنا بين تأثير الخصائص المناخية على نشاط الإنسان وتفكيره من خلال أن الارتفاع فى الحرارة واقترانه بالرطوبة يؤديان إلى الخمول والكسل، وبالتالى قلة الفاعلية ونشاط الإنسان فى مثل هذه المناطق مقارنة مع سكان المناطق المعتدلة والباردة، وهذا ما قدمته نظريات ربطت بين التطور السريع فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية، والذى رافقتها استغلال كبير للمصادر الطبيعية، وبالتالى تطورها اقتصاديا مقارنة مع سكان مناطق العروض الاستوائية وشبه الاستوائية والحارة، والتى لا تزال تعانى التخلف نتيجة خصائصها المناخية(٢).

أما المرحلة الثانية من تطور العلاقة البيئية للدولة، فهى مرحلة "دراسة الوحدات القومية"، وهى المرحلة التى عملت على دراسة الأساس الجغرافى للدولة، وكان من أبرز علمائها العالم الجغرافى فريدريش راتزل، والذى ركز على تصنيف الآثار التى تحدثها البيئة فى قوة الدولة، وبالتالى كان راتزل من أنصار الحتم الجغرافى، حيث أوضح أن العوامل الجغرافية تتحكم فى نمو الدولة وتكوينها، وأن حدود الدولة قابلة للنمو والامتداد إذا لم تجد مقاومة من دول الجوار، وبذلك كانت بداية مفهوم أو نظرية "المجال الحيوى"(٣)، التى ترى الدولة عبارة عن كائن حى تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التى تحتاج إليه، حتى ولو دفعه هذا استخدام القوة، وبالتالى كان راتزل أول من درس علاقات المكان place بالموقع location(٤).

أما المرحلة الثالثة، فهى المرحلة التى شهدت توسع فى دراسة المشكلات السياسية، أطلق عليها مرحلة "دراسة الأقاليم السياسية"، هذه المرحلة أصبحت فيها القضايا السياسية قضايا غير حدودية لها طابع عالمى متداخل، مثل قضايا الغذاء والمياه والمناخ الذى تطور خلال القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين، وأصبحت قضايا بيئية تتناولها الدراسات بالبحث والمناقشة، وبدأ الباحثون فى مجال البيئة بالعمل على تأسيس منظمات قومية دولية لحماية البيئة، والعمل على تعظيم نتائج التلوث البيئى والاحتباس الحرارى، وظهرت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التى تؤكد أن التغيرات المناخية سيكون لها أثر سلبى على بيئة الإنسان، وستؤدى إلى عرقلة التنمية والاقتصاد نتيجة الكوارث التى ستتولد عنها على مستوى العالم، وتداخل علم البيئة بعلم الجغرافيا السياسية، حيث أكد دالبى Dalby على أن التغيرات المناخية باتت الآن مسألة جغرافيا سياسية، وإذا تسببت هذه التغيرات فى إشعال نزاع بين الدول، فإنها تستلزم تفسيرا من نظريات العلاقات الدولية، ويجب ألا تركز تلك النظريات على الأعراض، بل على الأسباب الفعلية للمشكلة(٥).

ثانيا- نظريات التفكير الأخضر (أصحاب النزعة الخضراء):

أ- جدلية التنمية - النمو والبيئة:

يحمِّل التفكير الأخضر المجتمع الصناعى مسئولية التدهور

للمحيط البيئى بدافع النزعة الصناعية من خلال الممارسات والقيم المتصلة بالمجتمعات الحديثة، مثل تدمير الكثير من الغابات المطيرة فى العالم، وإطلاق أعداد مخيفة من الملوثات الصناعية فى الغلاف الجوى للأرض التى أدت إلى ارتفاع حرارة الأرض وحدوث تلوث ناتج عن الغازات الدفيئة الصناعية Green-house Gases.

كما أكدوا على ضرورة إلغاء كل أشكال التفاوت الاجتماعى وعدم المساواة ومنع استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط، مع إنكار مفهوم التنمية غير المتوازنة التى أفضت إلى توسيع دوائر الفقر والجوع وعدم المساواة على النطاق العالمى، وإيجاد بديل لذلك يتمثل فى سن سياسات بيئية فى إطار الاعتماد البيئى الدولى المتبادل، وهذه ما مثلته مجموعة المؤتمرات البيئية والإطارية التى عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، والتى روجت بأن مجابهة الاحتباس الحرارى يمكّن من المساعدة على إيجاد مخرج من الأزمات الاقتصادية بابتداع نمط تنموى جديد يأخذ فى الحسبان التكاليف البيئية والاجتماعية فى مسار التنمية الشاملة.

وقد انعكست وجهة النظر هذه على حدة النقاشات التى أثيرت بشأن الأطراف المسئولة عن تدهور المحيط البيئى، والتى أفرزت الاصطفاف الثنائى التقليدى بين الدول النامية والبلدان المتقدمة، حيث تلقى البلدان المتقدمة بالمسئولية على عاتق الدول النامية بسبب النمو السكانى غير المكبوح الذى يشكل ضغطا هائلا على الطلب على الموارد الطبيعية. فى المقابل تلقى هذه الأخيرة باللائمة على الدول المتقدمة التى خلقت المعضلة البيئية Environmental Dilemma واستفادت منها بأن تدفع ثمن حل هذه المعضلة(٦).

ب- الحد من الاغتراب البيئى:

ويتم الربط هنا بين الطاقات البشرية بمجالها البيئى، وذلك لارتباط تطورها وتناميها والحد من حالة الاغتراب التى طبعت العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته، بوصفها علاقات عنيفة واستغلالية. وتتجلى هذه الفكرة من خلال صياغة مفهوم التنمية المستدامة والمجتمع الصالح(٧) التى تتأسس على فكرة أساسية قوامها ضرورة تطوير بدائل حقيقية للمجتمع الاستهلاكى تتخطى نفعية الفرد الاستحواذى لتطوير علاقة أكثرتناغما مع العالم الطبيعى بعيدا عن مفهوم الاستحواذ والصراع.

وقد قدم أرن نيس Arne Nisse هذا المنظور منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث أقر أن البشر هم مجرد عنصر واحد ضمن مجتمع حيوى أشمل، ويجب أن يتفهموا هذا المجال والعمل على تضمين مجموعة من الالتزامات الأخلاقية، وقد أفرزت هذه الافكار على مستوى السياسة العالمية اهتماما واسعا ترجمت فى سلسلة الاحتجاجات والمظاهرات ضد النظام الصناعى وتأثيراته المدمرة فى بيئة الإنسان(٨).

ج- البيئوية الاجتماعية:

يشدد البيئويون هنا على إلغاء كل أشكال التفاوت الاجتماعى وعدم المساواة ومنع استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط. ويعتقد "مورى بوكيش" أن الوصول إلى الحرية يتم عندما يرتبط التقدم الفكرى والثقافى بالوعى البيئى، مما يعنى مواءمة المصالح البشرية مع الطبيعية، وتكليف الإنسان بلعب دور مدير العمليات الطبيعية فى حدود تمكن الكائنات الأخرى من الارتقاء الطبيعى والمجال الحيوى للمجتمع(٩).

ثالثا- النظريات الخاصة بالأمن البيئى وأجندة السياسة الدولية:

احتلت القضايا البيئية موقعا متقدما على جدول الأعمال الدولى بحلول نهاية القرن العشرين، حيث ازداد الوعى بمخاطر مجموعة واسعة من المشكلات البيئية التى أخذت الطابع الأمنى غير التقليدى، فهى أخطار عابرة للحدود دون استئذان، وهى ليست تحت سيطرة متخذى القرارات، ولا يمكن سحبها أو تداركها بسهولة. وطرح دالبى عدة عوامل يؤكد بها أن العوامل البيئية أصبحت مكونا رئيسيا من مكونات العلاقات الدولية تبلورت فى(١٠):

العامل الأول: التحديات البيئية التى شهدها النظام الدولى وتزايد ظاهرة "التدفق البيئى" التى كانت انعكاسا لظاهرة تدويل القضايا البيئية.

العامل الثانى: طبيعة التعامل مع القضايا البيئية التى أصبحت متصدرة لأجندة الأعمال الدولية برعاية الأمم المتحدة، وعقد الاتفاقيات والمؤتمرات لإيجاد حلول مشتركة، مع توسع الشبكات المناصرة للبيئة من فواعل غير الدولة أسهمت فى إيجاد العديد من قواعد السلوك والمصالح، والقيم فى إطار إعادة صياغة العلاقات الدولية فى بعدها البيئى.

العامل الثالث: إعادة تعريف مفهوم الأمن وتعديل الإطار المعروف للأمن العالمى فى سياق التحولات الجديدة لهذا المفهوم، بإدراج الأخطار الجديدة، مثل التدهور البيئى، والفقر، وعدم المساواة، مع الاهتمام الأكبر بالأمن البيئى، إذ يعد تغير المناخ والتدهور البيئى من أهم التهديدات الرئيسية للأمن. وتكشف المعالجة الدولية للمشكلات البيئية على مستوى الدبلوماسية العالمية عدم الفصل بين مسائل السياسة العليا ومسائل السياسة الدنيا بالنسبة للقضايا البيئية بما يمثل تحولا فى موضوع السياسة العالمية المتعلقة بمسألة التهديدات الناتجة عن العوامل البيئية(١١).

وتم الربط بين مشكلات البيئة، وظاهرة الصراع الدولى، وتبنى أدبيات العلاقات الدولية فى تحليل ظاهرة الصراع مقولات نظرية الأمن البيئى وفقا لما انطلق منه "توماس هومر-ديكسون" Thomas Homer-Dixon، حيث افترض أن التهديدات البيئية الناجمة عن تدهور البيئة يمكن أن تؤدى إلى صراعات عنيفة وحادة بين الدول(١٢)، وأكد العلاقات الارتباطية الموجبة بين التغيرات البيئية الحادة، وما تفرضه من مشكلات وتحديات ترتبط بمفهوم "التدهور البيئى" وما يمكن أن تسببه من صراع دولى عنيف.

وقد قامت افتراضاته التحليلية على فرضية أساسية، مؤداها أن الضغوط البيئية تتولد نتيجة نقص نوعية وكمية الموارد المتجددة، ومع اقترانها بالنمو السكانى المتزايد، والتوزيع غير

العادل للموارد، فإن حدتها تزيد ويترتب على ذلك ظاهرة الهجرة بكل مشكلاتها، أو نقص فى الإنتاجية الاقتصادية، وهذا إما أن يؤدى إلى صراعات على مستوى الدولة الواحدة، أو صراعات دولية فيما بين الدول التى تعانى "الشح البيئى" فى الإقليم نفسه(١٣).

كما يؤكد باترسون Paterson أنه بالرغم من تغير أسباب انعدام الأمن –مثل التغيرات المناخية– فإن الدول ستظل تستخدم القوة العسكرية للدفاع عن نفسها مقابل هذه الأسباب حتى لو كان يعنى استخدام تلك القوة فى التخفيف عن آثار التغيرات المناخية كاستخدام تلك القوة فى جهود الإنقاذ بعد الأحداث المناخية الشديدة(١٤).

وقد أشار "بيتر جليك" Peter H. Gleick أن التغيرات المناخية قد تكون حافزا للصراع الدولى، خاصة فيما يتعلق بالاحتباس الحرارى وارتفاع درجة حرارة الأرض وانعكاساتها على ذوبان الجليد، وتبخر المياه، وزيادة الطلب على المياه، وكلها عوامل تضغط على الدول لتبنى سلوك صراعى تجاه المسألة المائية(١٥).

وقد قدم ستيفن والت Walt، وهو من أنصار الواقعية الدفاعية نظرية "توازن التهديدات" ١٩٨٥ التى تقدم زاوية للنظر تشجع الدول على أخذ خطر التغيرات المناخية على محمل الجد، حيث تصف نظرية والت سلوكين مختلفين تسلكهما الدول: الأول هو تكوين الدول تحالفات مع بعضها بعضا لمجابهة تهديد ما بشكل جماعى، والثانى هو أن تتحالف الدول نفسها مع التهديد (مثل دول القوى العظمى) من أجل ضمان أمنها فى النظام الدولى.

فى حالة التغيرات المناخية، يمكن استبعاد السلوك الثانى للتوازن مع التهديد، حيث إنه من المستحيل التحالف مع التغيرات المناخية، فالتغيرات المناخية مشكلة عابرة للحدود، لا تفرق بين الدول والحدود. هذا يترك أمامنا السلوك الأول: تحالف الدول معا لموازنة قواها ضد التهديد. والتهديدات الخارجية التى تتعرض لها الدول –وفق نظرية والت– هى دول القوى العظمى أو الدول التوسعية، إلا أن التغيرات المناخية قادرة على أن تصل إلى مستوى مماثل من الخطورة(١٦).

كما يذكر روبرت كابلان Robert Kaplan أن تغير مناخ الأرض هو "مشكلة الأمن القومى فى أوائل القرن الحادى والعشرين"، أى أن مشكلة التغيرات المناخية هى أكبر تهديد يواجه دول العالم حاليا. من وجهة نظر الجغرافية السياسية، يؤكد كابلان أن "الآثار السياسية والاستراتيجية لتزايد أعداد السكان، وانتشار الأمراض، واجتثاث الغابات، ونفاد المياه، وتلوث الهواء، وربما ارتفاع مستوى سطح البحر فى المناطق الحيوية المزدحمة بالسكان، مثل دلتا النيل وبنجلاديش –وهى كلها تطورات تتسبب فى هجرات للسكان بأعداد كبيرة، وتثير بدورها النزاعات بين الجماعات. هذه الآثار ستكون التحدى الأكبر للسياسات الخارجية للدول. وحذر كابلان من أن التغيرات المناخية قادرة على تغيير نظام الدول، مما يؤدى إلى تغير إدارة سياسات القوة، وفى هذه الحالة يمكن استغلال السلوك الأول للدول، والذى حدده والت، لوضع مقاربة واقعية إلى مسألة التغيرات المناخية، حيث إن مواجهة الدول لخطر التغيرات المناخية الذى لا يفرق بين الدول وحدودها سيدفع الدول إلى التكاتف لموازنة قواها جميعا ضد هذا الخطر(١٧).

وفى هذا الإطار، تم تحليل العلاقة بين التدهور البيئى والمشكلات السياسية، فى ظل التغيرات المناخية، والتزايد فى حجم السكان، وانعكاس ذلك على التلوث البيئى على مستوى العالم مبرزا ظاهرة "اللاجئين البيئيين" Environmental Refugees وانعكاس ذلك على الضغوط والصراعات الدولية المحتملة.

ولقد مرت نظرية "الأمن البيئى" بموجتين من التطور النظرى الأكاديمى من حيث الأدبيات التى تناولت المفهوم. فكانت الموجة الأولى من تلك الأدبيات ترتكز على مناداة الباحثين بإعادة تعريف مفهوم الأمن نفسه مع إيجاد منهاجية متعددة المستويات تشمل الاطار العالمى والإقليمى وليس إطار الدولة فقط، بينما ركزت الموجة الثانية التى بدأت فى منتصف العقد الأول من القرن العشرين على ما إذا كان تغير المناخ مرتبطا بمفهوم"الصراع" وانضم إليه علماء اجتماع كميون يستخدمون بيانات كبيرة ومبتكرة فى كيفية تضييق نطاق الأمن على أسئلة بحثية أكثر تعقيدا حول ما هو "العنف" وربطه بالقضايا البيئية وانعكاسه على السلم والأمن الدوليين(١٨). وفى هذا الإطار، ظهرت مصطلحات "التدهور البيئى" Environmental Degradation، و"الأمن الإيكولوجى" Ecological security، و"الصراع البيئى" Environmental Conflict، والاستدامة البيئية" Environmental Sustainability مما حول القضايا البيئية بجدارة إلى قضايا أمنية أو قضايا ذات بعد أمنى Securitization.

وبالتالى، أصبحت التغيرات المناخية والبيئية واحدة من أهم التهديدات الأمنية عالميا على مسرح العلاقات الدولية، وهو ما حمل مجلس الأمن ٢٠٠٧ إلى عقد المناظرة الأولى من نوعها حول تأثير التغيرات المناخية فى الأمن، وفى إطارها أكد "بان كى مون" – سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك– أن التغيرات المناخية والبيئية لا تمثل فحسب تهديدات بيئية ذات آثار اجتماعية واقتصادية، وإنما تمتد آثارها وتداعياتها إلى حد تهديد السلم والأمن الدوليين، وهو ما يقع فى اختصاص مجلس الأمن(١٩).

القسم الثانى– مجموعة النظريات المؤطرة للعدالة المناخية بين الشمال والجنوب:

تعنى العدالة المناخية تحمُّل التكاليف والأعباء البيئية بين مختلف الأقاليم، وتحسين وضعية الإنسان الحالية دون إهمال احتياجات الأجيال المستقبلية، ويعرفها روبين إيكيرسلى Robyn Eckersley ضمن ما يعرف "بالعدالة البيئية" Environmental Justice بأنها التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعى ومخاطره، بالاضافة إلى إنقاص هذه المخاطر فى علاقتها بأخلاق الجماعة(٢٠).

وقد بدأ مفهوم العدالة المناخية يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية التى كان يجمع بينها مبدأ حق المجتمع الدولى فى إشباع حاجاته وأداء التزاماته لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار والانتقال من مجتمع الاستهلاك إلى الاقتصاد الأخضر وعدالة التوزيع بين الأجيال فى المنافع والتكاليف(٢١).

وقد عملت الاتفاقيات البيئية على مدى السنوات السابقة على تحقيق وإرساء العدالة المناخية، من خلال عدة مبادئ تعتمد على منظورات مختلفة تتبلور فى المنظور الليبرالى والمنظور التنموى.

أولا- المنظور الليبرالى للعدالة المناخية:

١- مبدأ المسئولية المشتركة: يركز على النتائج التى آل إليها الوضع البيئى الحالى، ويرجع المسئولية الخاصة بتدهور البيئة لجميع الدول، بغض النظر عن مستوى التقدم الصناعى والاقتصادى فيها. ولمواجهة تلك المخاطر يجب أن تكون هناك جهود جماعية متكاملة لن تتحقق إلا بتعاون الدول المتضررة والفاعلة على حد سواء. وهذه هى النظرية التى رفضت بناء عليها الولايات المتحدة التصديق على بروتوكول كيوتو، حيث ترى أنه يفرق بين مسئولية الدول(٢٢).

٢- مبدأ الاعتماد البيئى المتبادل: الذى يؤمن بتشابك السياسات الدولية والداخلية مع الأخذ فى الحسبان دور الإسهامات الدولية فى مجال العدالة المناخية العابرة للحدود وديناميتها التى لا تتوقف، وكذا دور المؤسسات الدولية فى تفعيل مختلف أوجه التعاون والتقارب وتعزيز المصالح المشتركة.

٣- مبادلة الديون بالاستثمار فى الطبيعة: بدأ الترويج لهذا المفهوم فى التسعينيات كعمل يستهدف مرحلة اتسمت باللاعدالة، ومن ثم المطالبة بإصلاح الضرر عن طريق مقايضة الديون بالاستثمار فى الطبيعة كسبيل للتخلص من المديونية، كما أصبحت الحاجة ملحة إلى الاستثمار فى المجال البيئى بعدما عرفت ميزانيات الدول النامية عجزا كبيرا بحيث لم يعد بمقدورها تسديد فواتير الديون، وهذا ما ظهر فيما يسمى أسواق الكربون، وتراخيص التلوث وتوزيعها بين الشركات الدولية الكبرى(٢٣).

ثانيا- المنظور التنموى للعدالة المناخية:

يضم هذا المنظور كل الدول غير المنتمية للعالم الغربى ومنها مجموعة الـ ٧٧، بالاضافة إلى الصين، والدول العربية، وغيرها من الدول النامية. ويؤكد ماريليز سيمونز أن الدول النامية أصبحت تمارس نفوذا حقيقيا فى القضية البيئية تستخدمها فى استراتيجيتها التفاوضية(٢٤).

١- المسئولية المشتركة لكن المتباينة: وهو المبدأ الذى يوزع مسئولية الاحتباس الحرارى على دول الجنوب والشمال، ولكن بدرجات متفاوتة. فدول الجنوب تتحمل مسئوليتها فى الاحتباس الحرارى فى حدود مقارنة بالدول المتقدمة التى تتحمل العبء الأكبر من الدول الفقيرة، وهذا المبدأ تمت صياغته فى مؤتمر ريو وبقيت الصين متعلقة بضرورة اتباع هذا المبدأ(٢٥).

٢- المسئولية التاريخية للغرب: وهو المبدأ الذى يحمِّل الغرب كل المسئولية فى مجال الاحتباس الحرارى، وبالتالى عليها أن تتحمل كامل المسئولية الأخلاقية، وأن تتفاعل إيجابيا مع مطالب العدالة البيئية للدول النامية فى تمويل برامج التنمية البيئية المستدامة وتحويل التكنولوجيا من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الحر، هذا بالمقارنة بموقف الدول النامية التى كانت إسهاماتها فى تدهور البيئة على مر العصور محدود للغاية، وبالتالى لا يمكن تحميلها المسئولية عن عدم وجود عدالة مناخية. إلا أن وجهة النظر هذه حازت رفض الدول الصناعية وعرقلت العديد من المفاوضات البيئية(٢٦).

٣- الاستفادة من التكنولوجيا النظيفة: ويؤكد هذا المبدأ أهمية تحويل التكنولوجيا النظيفة من دول الشمال إلى دول الجنوب للاستفادة المشتركة، وتقليص الفجوة بينهما، ومواجهة أعباء التغير المناخى، والحيلولة دون تفاقم مشكلاته، بالرغم من أن الأطراف الأكثر اقتدارا تفتقر إلى الرغبة الصادقة لإقامة علاقة متوازنة مع الأطراف الأضعف، وفقا لقواعد التعامل بالمثل(٢٧).

وقد انعكست تلك المبادئ المختلفة فى مؤتمرات الأطراف للتغير المناخى، مما كان له شديد الأثر على سير المفاوضات والجدال الدائم بين دول الشمال ودول الجنوب، وهذا سيتم إلقاء الضوء عليه فى المحور الثانى من الدراسة.

المحور الثانى- قضايا المناخ على الأجندة الدولية:

يشتمل التغير المناخى على التغير المتوقع فى أنماط الطقس المتصلة بالاحترار العالمى على ارتفاع منسوب البحار وزيادة التصحر، وارتفاع درجة حرارة الأرض وموجة الأحداث المناخية المتطرفة، والتغيرات فى منسوب معدلات هطول الأمطار، واشتداد الأعاصير المدارية، وزيادة المساحات المتأثرة بالجفاف(٢٨). أما الاحتباس الحرارى، فهو "حبس الأشعة الحرارية وأسرها فى غلاف الجو الأرضى بدلا من أن تتبدد إلى الفضاء الخارجى بنسبتها الطبيعية"(٢٩). وكنتيجة لهذا الانحباس وآثاره الخطيرة بدأت المفاوضات المناخية تحت إشراف الأمم المتحدة منذ برلين (١٩٩٥) مرورا بجنيف (١٩٩٦) وكيوتو (١٩٩٧) وبوينس أيرس (١٩٩٨) واستمرت سنويا وصولا إلى باريس (٢٠١٥) ومراكش (٢٠١٦) وبون (٢٠١٧). ومن المقرر أن تستضيف بولندا المؤتمر المناخى (٢٠١٨)، وتصدق مؤتمرات الأطراف، ضمن حشد المساعى الدولية، على الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية التى تعتمد على ثلاث ركائز أساسية هى: مبدأ الوقاية، ومبدأ الحق فى التنمية، ومبدأ المسئوليات المشتركة - المتباينة (CDR)(٣٠).

وتوصل علماء المناخ إلى إجماع فى الرأى يؤكد سيناريوهين أحدهما يبقى الزيادة الكونية فى درجات الحرارة عند مستوى أقل من درجتين مئويتين، والآخر يضعها فى مستوى أعلى من درجتين(٣١)، مع وجود اختلافات كثيرة بين مطالب الدول والتزاماتها فى المفاوضات المناخية الكونية، إذ إن الدول الجزرية الصغيرة تطالب مثلا بأن تعمل الدول على إنقاص درجات الحرارة إلى حدود ١,٥ درجة مئوية. أما الدول الأخرى، نظرا للمشاكل التى تعرفها اقتصاداتها، فترى أن إنقاص درجة الحرارة إلى حدود مستوى ١,٥ درجة مئوية سيؤثر لا محالة فى نموها الاقتصادى.

وسوف يستعرض هذا المحور أهم المحطات الدولية لمواجهة التغير المناخى، فى ظل تناقض الرؤى بين الشمال والجنوب.

أولا- مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية فى ريو دى جانيرو:

كان مؤتمر قمة الأرض تجمعا دوليا غير مسبوق لمثلى أكثر من ١٧٠ بلدا ومنظمة، وجاء ليقدم الردود العملية فى مواجهة التحديات والمخاطر التى باتت محدقة ببيئة الإنسان. وقد شمل المؤتمر على اتفاقيات دولية عديدة ربطت بين قضايا البيئة وقضايا التنمية بالرغم من وجود جدل لم ينقطع طوال مرحلة التحضير بين رؤية الدول الصناعية التى فضلت أن تكون قمة الأرض مقصورة على معالجة وتناول أبرز المشكلات البيئية، مثل تغير المناخ، والمحافظة على الغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجى من الاندثار، مع خشية تحمل أية التزامات مالية قد تتحملها فى المستقبل، بينما أصرت الدول النامية على ضرورة الربط بين قضايا البيئة وقضايا التنمية(٣٢).

وكان حصاد قمة الأرض مجموعة من الوثائق المهمة التى مثلت خطة متكاملة لمواجهة مشكلات التدهور البيئى ومحاولة لإقامة التوازن بين صياغة البيئة وتحقيق التنمية، ومنها:

أ- برنامج العمل المشترك للقرن الحادى والعشرين (أجندة ٢١):

تعد الوثيقة الرئيسية للمؤتمر، وهى خطة عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتنقسم الأجندة إلى ٤٠ فصلا يشمل كل فصل على توصيات لمعالجة موضوع من موضوعات البيئة، كما تناقش الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الموارد من أجل التنمية واستخدام التكنولوجيا السلمية بيئيا، وتقدم منهاج عمل جديدا لمعالجة مشكلات العالم النامى من خلال تحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية المتزايدة مع الاستمرار فى المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، وتناولت الأجندة مبدأ الإصلاحات المؤسسية، من خلال التركيز على ضرورة دمج البيئة مع التنمية، من أجل التوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة، مع تطبيق هذا المبدأ على الأمم المتحدة فى أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية(٣٣).

ب- إعلان ريو:

هو مجموعة من المبادئ العامة التى تتناول السعى نحو السلوك الإنسانى والحكومى من أجل الحفاظ على البيئة ومسئولية الدولة فى إقامة التوازن بين الاحتياجات البيئية والتنموية فى الحاضر والمستقبل، وقد دعا الإعلان إلى إرساء دعائم العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية فى مواجهة تدهور البيئة، وتؤكد المسئولية فى التنمية المستدامة، كما نص على وجوب قيام الدول بسن التشريعات الوطنية اللازمة لحماية البيئة(٣٤).

ج- بيان مبادئ الغابات(٣٥):

وهى مجموعة من المبادئ التى تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات فى جميع أنحاء العالم، مع التوصية لبذل الجهد لتطوير الغابات للوصول إلى ما يسمى العالم الأخضر.

ثانيا- بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ وعبء الدول المتقدمة:

بدأت الاستجابة الدولية السياسية لخطورة التحولات المناخية بتبنى اتفاقية الأمم المتحدة-الاطارية بشأن تغير المناخ فى عام ١٩٩٢ (UNFCCC)التى تهدف إلى تثبيت الغازات الدفيئة (المادة ٢)، وتعزيز التنمية المستدامة (مادة ٣)، ووضعت على عاتق الأطراف مهمة تعزيز نظام اقتصادى دولى مستدام يساعد جميع الأطراف على تحقيق تنمية مستدامة، لاسيما البلدان النامية، ومن ثم يتيح لها القدرة على تدبير المشكلات المناخية، كما نصت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لتيسير التكيف بشكل ملائم مع التغير المناخى عبر برامج وطنية تتضمن تدابير للتخفيف من التغير المناخى عن طريق معالجة انبعاثات الغازات الدفيئة(٣٦). وبصفة عامة، وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد وضعت مجموعة من المبادئ الهادفة إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، فإنها لم تضع نسبا محددة تلتزم بها الدول لخفض انبعاثاتها، فجاءت الاتفاقية خالية من أية جداول زمنية للتنفيذ، ومن ثم كانت هذه الاتفاقية أقرب إلى صياغة المبادئ منها إلى التعاقد على إنجاز التزامات محددة تحقق الهدف منها(٣٧). ثم جاء عمل المتفاوضون لمدة خمس سنوات (١٩٩٢-١٩٩٧) للتوصل إلى بروتوكول كيوتو الذى حدد أهدافا وجداول زمنية للحد من الانبعاثات فى البلدان الصناعية، حيث حدد تخفيض ثانى أكسيد الكربون بنسبة ٥٪ للدول الصناعية مع عد عام ١٩٩٠ أساس مرجعى فى فترة الالتزام ٢٠٠٨-٢٠١٢ (المادة ٣)، وقد قسمت الدول إلى فئتين، الأولى هى الدول المتقدمة التى تلتزم بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والدول النامية التى ليس عليها التزام بخفض الغازات الملوثة أو الدفيئة. ويقر البروتوكول بأن أى دولة تفشل فى خفض انبعاثات غازاتها فى الفترة المحددة لها إلى الحد المطلوب، تعاقب برفع النسبة التى تلتزم بموجبها بخفض الانبعاثات إلى ٣٠٪ فى الفترة المقبلة، أى ما بعد ٢٠٠٧(٣٨). وقد تبنى حزمة من الإجراءات الاقتصادية، مثل آلية التنمية النظيفة، وآلية الاتجار فى الكربون، وآلية التنفيذ المشترك فى إطار ما يسمى آليات المرونة التى تعمل على تخفيض الانبعاثات وتقليل الآثار الضارة، ولكنها فى الوقت نفسه تأخذ البعد الاقتصادى عند احتساب تكاليف إنتاجها.

أ- آلية التنمية النظيفة: (CDM) تم إنشاؤها مع بروتوكول كيوتو، وهى آلية طوعية مرنة تقدم بموجبها الدول المتقدمة التمويل الكامل لمشاريع التنمية المستدامة فى الدول النامية، والإسهام فى الوقت نفسه بتحقيق الهدف الرئيسى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ ومساعدة الدول المتقدمة فى الالتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها، وبالتالى تفيد هذه الآلية كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فالدول النامية تستفيد من استثمارات الدول المتقدمة على أراضيها، والدول المتقدمة يمكنها استخدام الانبعاثات الناتجة من أنشطة هذه المشروعات فى الإسهام فى تحقيق جانب من التزاماتها الخاصة بتخفيض كمية انبعاث الغازات الدفيئة(٣٩).

ب- آلية الاتجار فى الكربون: Cap and trade هى آلية

مرنة تهدف إلى تخفيض نسبة التلوث، وبموجبها يحق للحكومات أن تشترى حصص التلوث الفائض من الدول النامية، أو من خلال أى مشروع يقلل بموجبه التلوث ويحصل على إئتمانات الكربون القابلة للتداول فى الأسواق العالمية، وبإشراف لجان متخصصة من الأمم المتحدة، وبموجب البروتوكول أصبح سوق تجارة الكربون مثل أى سوق آخر، وفيه أسعار محددة للطن الواحد من الغازات الملوثة التى يتم إطلاقها فى الجو، ويكون فى هذه الحالة البائع من الجهات ذات الانبعاثات المنخفضة من ثانى أكسيد الكربون، والمشترى صاحب الانبعاثات المتزايدة، والسلعة هى ائتمانات الغازات الملوثة(٤٠). وهذا النوع من التجارة بدأ بالفعل منذ مطلع عام ٢٠١٤ فى دول الاتحاد الاوروبى، وفى الصين، وكندا، وبعض الولايات الأمريكية وبعض الدول العربية.

ج- آلية التنفيذ المشترك(٤١): ويقصد بها بأن تنفذ دولة صناعية مشروعا يؤدى إلى خفض الانبعاثات فى دولة صناعية أخرى، بحيث تحسب مقدار الخفض الذى تحقق، ويضاف إلى رصيد الخفض للدولة التى نفذت المشروع خارج أراضيها ما دفعته من استثمارات وخبرات لتنفيذ المشروع.

وبالرغم من الدعم الدولى للبروتوكول، فإنه سرعان ما أثبت فشله. ومن أبرز عوامل الفشل للبروتوكول عدم تعزيز مشاركة جميع الأطراف فى عمليات الحد من الانبعاثات. فقد كان البروتوكول يتطلب خفض الانبعاثات من ٣٣ دولة فقط خلال فترة الإلزام الأولى من ٢٠٠٥ إلى٢٠١٢، بالإضافة إلى فترة الإلزام الثانية من ٢٠١٢ إلى٢٠٢٠، مما دعا أكبر مسببات الانبعاثات العالمية إلى رفض التصديق على الالتزام به، وهى الولايات المتحدة، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وغيرها من البلدان الأخرى. وقد اعترضت الولايات المتحدة على تقسيم الأطراف إلى قسمين: الأول الأطراف المدرجة فى المرفق الأول (الدول المتقدمة)، والثانى هو الأطراف غير المدرجة فى المرفق الأول (الدول النامية)، حيث وقع على عاتق الدول المتقدمة التزامات أكثر فى عملية التخفيف، واعترضت الولايات المتحدة، ورفضت التصديق عليه بحجة أن الدول متوسطة النمو يجب عليها المشاركة فى عملية التخفيف بدون تمييز بينها وبين الدول المتقدمة لأن قدراتها مستمرة فى النمو.

ثالثا- تقييم مفاوضات ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٤ فى ظل اختلاف الرؤى بين الشمال والجنوب:

تواصلت الجهود الدولية بعد اتفاقية كيوتو بهدف الوصول إلى اتفاق دولى بشأن المناخ، وعقدت بناء على ذلك عدة مؤتمرات للأطراف COP فى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر الأطراف هو الهيئة التقريرية العليا للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية تم التوقيع عليه فى مؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٤، وانعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف فى بروتوكول كيوتو فى مدينة مونتريال بكندا عام ٢٠٠٥، حيث تقرر إنشاء الفريق العامل المخصص المعنى بالنظر فى الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة فى الملحق الأول بموجب مقتضيات (المادة ٣ الفقرة ٩) فى بروتوكول كيوتو(٤٢).

وجاءت بالى لترسم طريق العمل لمرحلة ما بعد ٢٠١٢، عبر مسارين أساسيين الأول: مسار الفريق العامل المخصص المعنى بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة فى المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، والثانى: مسار الفريق العامل المخصص المعنى بالعمل التعاونى الطويل الآجال.

وتتمحور الأهداف الإجمالية للمشروع حول عنصرين أساسيين:

أ- زيادة القدرة الوطنية على تنسيق الآراء الوزارية والمشاركة فى عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتفاوض بشأن المواقف ضمن مهلة خطة عمل بالى.

ب- تقييم الاستثمارات والتدفقات المالية لمواجهة تغير المناخ فى ثلاثة قطاعات رئيسية (توليد الكهرباء، الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، القطاعات المحلية بما فيها قطاع السكان والنقل).

وقد ركزت خريطة بالى ٢٠٠٧، أو "خطة عمل بالى" على أربعة عناصر مواضيعية، وهى التكيف، وتخفيف الأثر، ونقل التكنولوجيا، والتمويل.

١- التكيف: هو عملية استجابة مستدامة ومستمرة للظروف البيئية المتغيرة والمتجددة. ولقد قدرت أمانة سر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أنه بحلول عام ٢٠٣٠ ستحتاج البلدان النامية إلى ما بين ٦٧٢٢٨ مليار دولار لتغطية تكاليف التكيف مع تغير المناخ، مما يعادل ٠,٢ إلى ٠,٨٪ من تدفقات الاستثمار العالمية أو فقط ٠,٠٦ إلى ٠,٢١٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى المتوقع للعام ٢٠٣٠. ووفقا للبنك الدولى، من المتوقع أن تبلغ التكاليف الإضافية للتكيف مع تغير المناخ المرتقب فى البلدان النامية ١٠ إلى ٤٠ مليار دولار فى السنة. وهذه المبالغ المالية مرتفعة وتفوق بكثير المبالغ المتوافرة حاليا، من خلال صناديق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمصادر الأخرى القائمة حاليا. وقد عبرت الدول النامية عن ضرورة وفاء الدول المتقدمة بمسئولياتها التمويلية على صعيد بناء القدرات للدول النامية، إلا أن التقدم المحرز على صعيد هذه المسألة لا يزال بطيئا وغير مرض بالنسبة للدول النامية(٤٣).

٢- تخفيف الأثر: أى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وقد شكلت أساس المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ منذ بدايتها، ولقد تم التركيز هنا على ما الذى يمكن للدول النامية فعله على صعيد "تخفيف الأثر"، بما فى ذلك مسئوليتها بالاشتراك مع الدول المتقدمة فى اتخاذ تدابير تخفيف "قابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها". وتتخذ هذه الإجراءات شكل التزامات بتخفيض الانبعاثات المطلقة بطريقة تصاعدية جزئية (Bottom-up)، من أجل تحقيق الانخفاضات بالنسبة لخط الأساس الخاص بالانبعاثات، كما يجب أن تكون هذه الإجراءات مدعومة بالتكنولوجيا، وأن تحظى بالتمويل، وهذا فى حد ذاته يمثل عقبة أمام صانعى السياسات فى الدول النامية(٤٤).

٣- التكنولوجيا: لا يتم تطوير التكنولوجيا المراعية للبيئة ونشرها بالمعدل اللازم، نظرا لعدد من العوائق التكنولوجية

والمالية بالنسبة للدول النامية، منها كيف يمكن الإسراع بأسرع وقت لتخفيض مستوى انبعاثات الكربون الناتجة عن الطاقة فى العالم، والنهج السياسى الضرورى من أجل تسريع وتطوير ونشر التكنولوجيا (السياسات الخاصة بالمناخ وحدها، أو أدوات سياسية تكنولوجية إضافية)، وطرق لتحقيق تغير مهم فى الاستثمارات نحو التكنولوجيا المستدامة بطريقة فعالة، وأيضا حول دور حقوق الملكية الفكرية فى تطوير ونشر تكنولوجيا مراعية للبيئة(٤٥).

٤- التمويل: تحتاج الدول النامية إلى مساعدات مالية مهمة من أجل معالجة مسألة التخفيف والتكيف والتكنولوجيا، وبالتالى ستحتاج هذه الدول إلى تقييم الترتيبات الجارية الخاصة بالمساعدة المالية المقدمة بموجب بروتوكول كيوتو، فضلا عن الخيارات فى المفاوضات الجارية بشأن زيادة التدفقات الاستثمارية والمالية لمواجهة تغير المناخ، وهذا يمثل تحديا للدول النامية، فى ظل انسحاب عدد من الدول من البروتوكول، مثل روسيا، واليابان، ونيوزلندا، وكندا، وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية(٤٦).

وشهد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المنعقد فى كوبنهاجن ٢٠٠٩، تناقضا فى الرؤى ملحوظا بين الدول الصناعية والدول النامية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، إلى جانب دول مجموعة الـ ٧٧، حيث طالبت الولايات المتحدة الدول ذات الاقتصادات الصاعدة والنامية، ولا سيما الصين، بقبول خفض ملموس قابل للقياس لانبعاثات ثانى أكسيد الكربون. ولكن بكين، إلى جانب دول مجموعة الـ ٧٧ الأكثر فقرا، عارضت هذا الطلب معارضة شديدة، معتبرة أن أى تفتيش على إجراءاتها البيئية يشكل انتهاكا لسيادتها الوطنية. علاوة على ذلك، انتقدت الدول النامية عجز الولايات المتحدة الوفاء بما وعدت به فى مؤتمر كيوتو ١٩٩٧، والذى تولت إدارة كلينتون - فى حينها - صياغة البروتوكول الرسمى الصادر عنه، ولكنها لم تقدمه مطلقا للكونجرس للتصديق عليه. وقد أرجع كثير من المحللين السياسيين الانقسامات العميقة بين الدول المشاركة فى مؤتمر كوبنهاجن إلى المنافسات الاقتصادية والاختلافات الأيديولوجية، إضافة إلى الخوف من قطع تعهدات مكلفة فى ظروف الركود الاقتصادى العميق. ومن ثم، لم تبد الدول المتقدمة والنامية على السواء إلا النذر اليسير من التساهل والتفهم، إذ بدت جميع الأطراف تقدم مصالحها الاستراتيجية ومخاوفها التجارية على الحاجة المعلنة المتمثلة فى إنقاذ المناخ والبيئة فى العالم، وقد ارتفع مستوى عدم الثقة بين الكثير من الدول النامية لدرجة أنه فى ١٨ ديسمبر، وهو اليوم الختامى للمؤتمر، أعلنت وسائل الإعلام العالمية عن تعثر محادثات المناخ، ولم يتوصل المؤتمر إلى اتفاق ملزم للأطراف المشاركة فى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ما دون ١,٥ درجة مئوية، واكتفت الدول الصناعية بوعود فضفاضة لتمويل الانتقالات الخاصة بالطاقة فى الدول النامية(٤٧). ولم ينجح المؤتمر فى التوصل إلى صيغة ملزمة لحماية الأرض من التغيرات المناخية، ولكن تم التوصل، بدلا من ذلك، إلى اتفاق سياسى غير ملزم، رفض بغضب من العديد من الدول النامية التى وجدته غير كاف لمواجهة خطر التغيرات المناخية.

وأكدت الدول النامية فى مؤتمر كانكون ٢٠١٠ ضرورة الإبقاء على مقولة "المسئولية التاريخية للبلدان المتقدمة"، بينما حاولت الدول المتقدمة خلال المفاوضات تقليل التزاماتها لتجنب أية أعباء اقتصادية عليها، وإعطاء وعود غير ملزمة بتقديم مساعدات مالية أو تقنية للدول النامية والمتضررة. وقد كانت المواجهة قائمة بين أكبر بلدين متسببين فى انبعاثات الغازات وهما الولايات المتحدة، وهى الدولة الصناعية التى تطالب بفرض قيود أكبر على الانبعاثات فى الصين، التى تؤكد ضرورة التزام الدول الصناعية بمسئوليتها التاريخية، وتقديم الدعم والتمويل للدول النامية.

وقد اختتمت محادثات المؤتمر باعتماد حزمة من القرارات لمساعدة الدول على التقدم نحو مستقبل منخفض الانبعاثات، وهو ما وصفه كبار المسئولين الأممين بنصر فى معركة ضد أحد أبرز تحديات العصر. وقد أطلق على حزمة القرارات اسم "اتفاق كانكون"، والتى تضمنت تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاثات وضمان زيادة المساءلة بشأنها، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات فى العالم، وضمان عدم وجود فجوة بين فترتى الالتزام الأولى والثانية من بروتوكول" كيوتو". علماً بأنه من المقرر أن تنتهى الفترة الأولى للالتزام به فى ٢٠١٢، وضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند درجتين مئويتين، وإنشاء صندوق لتمويل المناخ على المدى الطويل لدعم البلدان النامية (الصندوق الأخضر) بمئة مليار دولار حتى عام ٢٠٢٠، بهدف تعزيز أسواق الطاقة النظيفة فى مختلف أنحاء العالم، ومساعدة الدول النامية فى التكيف مع انعكاسات تغير المناخ، وتسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات والتمويل الدولى للعديد من المشاريع والمبادرات التى تقوم بها العديد من الدول لخفض انبعاثات الكربون وحماية البيئة، وتعزيز التعاون فى مجال التكنولوجيا(٤٨).

وفى مؤتمر ديربان ٢٠١١، عندما بدأت الدول فى المفاوضات، كان هناك عدم اتفاق واضح بين الدول النامية والمتقدمة بشأن جهود التخفيف، مما سبب فى بناء حاجز عدائى بينهما ضد أى التزامات جديدة، أو أقوى من إلتزامات كيوتو. لذلك طالبت الدول المتقدمة بأن تبدأ الدول النامية التى سمح لها بروتوكول كيوتو بمزيد من المرونة فى نسبة الانبعاثات، وأن تبدأ فى إجراءات التخفيف كشرط أساسى مسبق للقبول بمزيد من الالتزامات، وحتى نهاية مفاوضات ديربان لم يتمكن الأطراف من حل الخلاف بينهم، حيث انقسموا إلى قسمين بشأن تغير المناخ. وبالرغم من ذلك تم الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية (٢٠١٣-٢٠٢٠) بموجب مقتضيات كيوتو حول التغيرات المناخية، كما تم الاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) وإعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى متفق عليها ذات قوة قانونية ملزمة بموجب الاتفاقية الإطارية يتم تطبيقها على كل الأطراف، بالإضافة إلى اتخاذ قرار بشأن العمل التعاونى الطويل الأجل بموجب مقتضيات الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية(٤٩).

وأكدت الدول النامية فى مؤتمر الدوحة ٢٠١٢ على طلب

تعويضات من الدول الصناعية بسبب الخسائر والأضرار المتعلقة بالتغيرات المناخية، والتى تعد إشارة قوية على تأكيد وجهة نظرها بالمسئولية التاريخية للغرب عن إطلاق الغازات الدفيئة منذ الثورة الصناعية الأولى(٥٠).

ووضع مؤتمر وارسو ٢٠١٣ اتفاقا يتعلق بتمويل مكافحة تغير المناخ، مما يعد تقدما فى دعم البلدان الأضعف، بالإضافة إلى تعزيز منهج التمويل طويل الأجل، وصندوق المناخ الأخضر، وإنشاء آلية وارسو حول الخسائر والأضرار المتعلقة بآثار تغير المناخ(٥١).

ومن أهم نتائج مؤتمر ليما ٢٠١٤، الاتفاق على مطالبة الدول المتعاقدة على تحديد المعلومات والعمليات الخاصة بتقديم الإسهامات المقررة على المستوى الوطنى فى أقرب وقت ممكن فى ٢٠١٥، وقد وضع حجر الأساس لاتفاقية باريس لتغير المناخ، وذلك عن طريق تتبع التقدم الذى تم فى وضع نص تفاوض لإتفاق عام ٢٠١٥ واعتماد قرار حول الإسهامات والمعلومات المسبقة والخطوات التى يجب اتخاذها بواسطة الأمانة العامة بعد تقديم هذه الإسهامات. وفى هذا المؤتمر، أصبح التمييز بين الأطراف قضية أساسية للمفاوضات التى اجتمعت على أساسها الأطراف، حيث كانت البرازيل ونيوزيلاندا من أكثر البلدان تفاعلا فى نقاش هذه النقطة، حيث دعت إلى وضع مجموعة من الإلتزامات أكثر صرامة على الدول المتقدمة، مع إعطاء مرونة أكثر للدول النامية بشرط قيام الدول النامية بمتابعة أعمال التخفيف بشكل تدريجى، لذلك يعد نداء ليماهو المفتاح الذى أدى الى فهم كيفية حدوث التمييز فى المعاملة بشكل صريح"يشدد على التزامه بالتوصل إلى اتفاق فى عام ٢٠١٥ يعكس مبدأ المسئوليات المشتركة، ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، فى ضوءالظروف الوطنية المختلفة". وتعد هذه المرة الأولى التى يتم الدعوة بها إلى استخدام التمييز بين الدول بشكل صريح وصارم. وأشار نداء ليما إلى نقطة أخرى ذات صلة فى التمييز بين الدول تتعلق بالتمويل، حيث أكدت الفقرة الرابعة من القرار الأول على وجوب تقديم الدعم التكميلى، وحشد الأموال لمصلحة البلدان النامية المعرضة للآثار الضارة لتغير المناخ بصفة خاصة(٥٢).

رابعا- قمة باريس للتغير المناخى ٢٠١٥.. تسويات أكثر فى ظل تضارب الآراء والمصالح فى سياق المسئولية المشتركة المتباينة والتزامات فضفاضة:

جاء مؤتمر باريس COP 21 بثلاثة أولويات مقابل ثلاث صعوبات، وكانت الأولوية الأولى: تمويل الدول المعرضة لتأثيرات التغير المناخى ومنحها الوسائل الضرورية للتكيف مع المناخ. ثانيا: تعهد المجتمع الدولى بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها دون درجتين مئويتين قياسا على عصر ما قبل الثورة الصناعية، ومتابعة الجهود لوقف ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية، وهذا يفرض تقليصا شديدا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة، والاستثمار فى الطاقات البديلة، وإعادة تشجير الغابات، ثالثا: اعتماد إطار قانونى يلزم كل الأطراف المتفاوضة بالحد من ارتفاع درجة الحرارة مع وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التى تبقى اختيارية، على أن تكون أول مراجعة إجبارية فى عام ٢٠٢٥. أما الصعوبات، فتمثلت فى من يفعل ماذا، أى من سيدفع ثمن التكيف مع التغيرات المناخية للدول النامية؟، وكيف يتم تقييم الأوضاع، أى ما هى الطبيعة القانونية لاتفاق باريس ومدى إلزاميتها، ومدى إمكانية فرض رقابة دولية لتقييم التجاوزات، واتخاذ رد فعل دولى على من يتجاوز؟(٥٣).

وقد أكدت اتفاقية باريس على "مبدأ المسئوليات المشتركة، ولكن المختلفة"مع احترام القدارت الخاصة لكل طرف، (CBDR_RC) وذلك تجنبا للخلافات السابقة لتقسيم الدول والتزاماتها إلى قسمين، وبالتالى يمكن القول إن إتفاقية باريس للتغير المناخى قد انحرفت عن مسار بروتوكول كيوتو الذى يعتمد التقسيم الثنائى للأطراف. وقامت باتباع نهج متمايز متعدد موزع على جميع الأطراف معتمدة بذلك على الفقرة رقم ١ من المادة ٤ من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما استطاعت الدول الصناعية الأكثر مسئولية عن الاحتباس الحرارى انتزاع فقرة تنص بوضوح أن الاتفاق لن يشكل قاعدة لتحميل المسئوليات أو المطالبة بتعويضات. وبعد مناقشات حادة حول مسألة التعويضات والتحويلات المالية من الشمال إلى الجنوب، تم الاتفاق على حد أدنى لا يقل عن مئة مليار دولار أمريكى سنويا ابتداء من عام ٢٠٢٠، وهو المبلغ نفسه الذى تم اعتماده فى مؤتمر كوبنهاجن وظل حبرا على ورق. كما اعتمدت باريس نظاما جديدا لسياسات ما بعد ٢٠٢٠ يعتمد على فاعلية جهود التخفيف، ويبحث أيضا فى إمكانية تكوين إدارة شاملة مستدامة للتقليل من الآثار المناخية الخطرة، ومحاولة رفع الثقة بين البلدان النامية والصناعية، ودعم الأطراف الضعيفة اقتصاديا من خلال تمويل المناخ وبناء القدرات على أساس معلومات ومصادر موثوقة، وفى الوقت نفسه تكوين نظام مناخى جديد مرن لجميع الأطراف يحاول التوفيق بين مصالحهم ومتطلبات تغير المناخ فى المستقبل(٥٤).

وقد انقسمت الآراء بين مشكك فى إلزامية اتفاق باريس (Hard Law) ومن يرى عدم إلزاميته (Soft Law)، وبالرغم من ذلك، فإن اتفاق باريس كان اتفاقا مهما فى تحريك المفاوضات المناخية، خاصة بعد أن صدقت عليه أكثر من ٥٥ دولة مسئولة عن ٥٥٪ من الانبعاثات الغازية العالمية، بالرغم من أنه لا تتوفر فيه صفة توقيع الجزاء والرقابة، على الانبعاثات الغازية المسببة للاحترار العالمى، حيث ترفض معظم الدول الصناعية الرقابة على انبعاثاتها، وإنشاء منظمة عالمية للبيئة أو محكمة عالمية لها(٥٥).

وجاء كل من مؤتمر مراكش ٢٠١٦ (COP22)، ومؤتمر بون ٢٠١٧ (COP23) كخطوة جديدة للأمام على طريق تطبيق اتفاقية باريس لحماية المناخ فقد رفع الجميع فى مراكش شعار "حان وقت العمل" Now it's Time for Action لذا كانت حلقات ومشاورات مؤتمر مراكش مثيرة للاهتمام من قبل الحاضرين، وذلك لنوعية المواضيع التى طرحت للمناقشة، ومنها مواضيع الإنصاف والعدالة المناخية، والتركيز على عمليتى التكيف والتخفيف، وفرص الدول النامية فى الاستفادة من

التمويل المناخى، مع إبراز جهودها المبذولة فى ذلك، والتشديد على مبدأ المسئولية المشتركة بين الدول، وإن كانت متفاوتة وبقدرات متباينة(٥٦). وتوصل بون إلى اتفاق فى بعض القضايا المالية المهمة، مثل تمويل صندوق الأمم المتحدة، كى تستطيع الدول النامية مواجهة عواقب تغير المناخ.

المحور الثالث- توازن القوى فى ظل التفاوض المناخى وآفاق العدالة المناخية:

أولا- المفاوضات المناخية فى ظل عدم توازن القوى:

تختلف طبيعة توازن القوى فى المفاوضات المناخية عن طبيعة توازن القوى فى عصر الحرب الباردة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى. فالمفاوضات المناخية تضم العديد من المحاور ذات المقاربات المختلفة، والتفاوت فى حركية وديناميات التفاعل والحركة فى إطار اتفاقيات المناخ.

وأمام تناقض المصالح الفاعلة على المسرح الدولى، تعالت الأصوات بوجود صدام مناخى Climate Clash بين الشمال المصنع والجنوب النامى. وفى ظل الوضع الراهن، أصبح تقاسم أعباء الاقتصاد الأخضر منعطفا للمستقبل لوجود عائقين، الأول: مشكلات التمويل، الثانى: عدم الاتفاق بين الفرقاء على قرار بيئى دولى توافقى.

ولا يمكن إغفال المقاربات المتناقضة المصالح والرؤى بشأن المسئولية الدولية المناخية التى ظهرت عبر المفاوضات المناخية المختلفة فى المؤتمرات الإطارية السابقة، والتى انحصرت فى ثلاث مقاربات رئيسية:

١- مقاربة الدول الصناعية الرأسمالية: ترى هذه المقاربة أن الأمن القومى للدولة وتطورها الاقتصادى، بالاضافة إلى حماية مصالحها، من الأولويات التى يجب أن تسعى الدولة لتحقيقها. أما بالنسبة للمسئولية البيئية، فهى مشتركة بين جميع الدول بغض النظر عن المتسبب عن الاحتباس الحرارى، حيث إن قضية المناخ هى قضية عالمية وشاملة ويجب أن يتحرك جميع الفاعلين، بغض النظر عن تحديد أساس المسئولية التاريخية، وبالتالى السؤال الرئيسى هنا ليس من المسئول، بل ما هى سبل المواجهة، وما هو المدخل الحقيقى للتعاون بين الشمال والجنوب، وبالتالى تتمسك الدول الصناعية هنا بمقاربة المسئولية المشتركة بين دول الشمال والجنوب، وبالتالى كان هناك اعتراض من بعض الدول على بروتوكول كيوتو الذى قسم الدول إلى دول متقدمة عليها خفض نسب الانبعاثات، ودول نامية ليس عليها أى التزام(٥٧).

وبالرغم من ذلك، فإن هذا المحور ضم دولا غير منسجمة فى مستويات مفاوضاتها المناخية، فالاتحاد الأوروبى والذى يعد أكبر ثالث ملوث فى العالم بعد الصين والولايات المتحدة، والذى يصدر عنه ١٢٪ من إجمالى انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، انضم للاتفاقية الأممية الإطارية للتغيرات المناخية ١٩٩٢، وبروتوكول كيوتو ١٩٩٧، وعمل على خفض الغازات الدفيئة إلى ٢٠٪ مقارنة بنسبة ١٩٩٠، والوصول إلى ٢٠٪ من مصادر الطاقة المتجددة، وذلك من خلال عدة خطوات، منها برنامج مكافحة تغير المناخ لعام ٢٠٠٠ الذى يقوم على مبدئى اختيار التدابير الأكثر فاعلية لمواجهة تغير المناخ، وتوسيع تطبيقها فى جميع قطاعات الحياة المختلفة، ثم استراتيجية الاتحاد لتغير المناخ لأفق ٢٠٢٠ التى تركز على قطاعات الصناعة والنقل والزراعة وتمويل التنمية، بالاضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات التى وضعها الاتحاد، وأطلق عليها تسمية "حزمة المناخ والطاقة"(٥٨). أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت حتى عام ٢٠٠٧ هى المنتج الأكبر للغازات الدفيئة فى العالم قبل أن تسبقها الصين لهذا الموقع كنتاج للنمو المتسارع للاقتصاد الصناعى الصينى. كما أن نصيب الفرد الأمريكى من انبعاثات غازات الدفيئة هو من الأعلى فى العالم، لا يسبقه سوى نصيب الفرد فى الدول الصغيرة المنتجة للبترول. ونظرا لكون الصعود الصينى يعد جديدا نسبيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المسئول الأول عن التغير المناخى الذى نتج عن مئتى عام منذ الثورة الصناعية التى قادتها هذه الدولة بشكل يكاد يكون منفردا. وبالرغم من هذه المسئولية، فإن الولايات المتحدة عارضت إيجاد حل فعال لمشكلة التغير المناخى منذ السنوات الأولى للتفاوض، بحثا عن حل عالمى تكون هى قائدة فيه. حيث ضغط الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش الأب من أجل إخراج اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخى فى عام ١٩٩٢ من أى تخفيضات ملزمة قانونيا حول انبعاثات الغازات الدفيئة، ثم قام الرئيس الأسبق بل كلينتون بالضغط من أجل إدخال ما سمى فى حينه الميكانيزمات المرنة إلى نصوص بروتوكول كيوتو الذى صدر فى عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من تجاوب العالم مع الضغوط الأمريكية، فإن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض تصديق هذا البروتوكول ليتم سحب توقيع الولايات المتحدة عنه فى عام ٢٠٠١ فى زمن الرئيس بوش الابن، حيث أثر سحب التوقيع سلبا على البروتوكول، فلم يدخل حيز التنفيذ إلا فى عام ٢٠٠٥ من دون الولايات المتحدة بالطبع. وبالرغم من الجهود التى تمت فى مؤتمر باريس للتوفيق بين وجهات نظر الطرف النامى والمتقدم إلا أن الولايات المتحدة أعلنت انسحابها من اتفاق باريس للمناخ وعدّتها اتفاقية غير عادلة بالنسبة للولايات المتحدة ولا تهتم بالمناخ، وإنما تهتم بتنمية الموارد المالية لبعض الدول(٥٩).

أما عن أسباب مثل هذا الجمود فى الموقف الأمريكى، فتتبلور فى أولا: نجاح مجموعات الضغط وأصحاب المصالح الصناعية، خاصة صناعتى البترول والسيارات من الضغط على صانع السياسة الأمريكية. ثانيا: درجة الاختلاف السياسى والقيمى حول موضوع تغير المناخ داخل المجتمع الأمريكى. فالديمقراطيون يؤمنون بالتغير المناخى وينكره المحافظون، كما ينقسم المجتمع نفسه ما بين مؤيد لأثر تغير المناخ ومن ينفى آثاره على البيئة. ثالثا: ربط إجراءات التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا التى تتطلبها الاتفاقيات المناخية بالمشكلات الاقتصادية التى يواجهها المجتمع كما جاء على لسان الرئيس دونالد ترامب بأن الخروج من اتفاقية باريس يخدم مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية لأن الامتثال لها من شأنه أن يكلف الولايات المتحدة فقدان مليون وسبعمئة وظيفة على أقل تقدير بحلول عام ٢٠٢٥(٦٠).

٢- مقاربة الدول النامية: تركز على المسئولية التاريخية للدول الصناعية منذ الثورة الصناعية الأولى، وتدافع عن هذه المقاربة مجموعة الـ ٧٧، بالاضافة إلى الصين، وترى أنه من حقها أن ترفض الرقابة الدولية على صناعتها الناشئة، ويجب أن تمنح لها الفرص والإمكانيات نفسها لتعزيز التنمية والتطور الاقتصادى، وفقا لمبدأ الحق فى التنمية، ولا تزال الصين المسئول الأول عن التلوث، تعد نفسها دولة نامية، وبالتالى ترفض أولا: الرقابة الدولية على انبعاثاتها الغازية، ثانيا: الاعتماد على الشرطين الإيكولوجى والاجتماعى كمحددات للمفاوضات الدولية. وتحاول الصين أن تظهر بمظهر المدافع عن الدول النامية بكل أطيافها، إذ تذكر أطراف التفاوض الدولى متى سنحت الفرصة بالمسئولية التاريخية للدول الغربية عن إشكالية الاحتباس الحرارى، كما تطالب بتعزيز فرص الاستثمار الأخضر، وزيادة الإنفاق على المشاريع البيئية، وتحويل التكنولوجيا، وبالرغم من هذه المحاولات، فإن الصين فى الواقع لا تعمل على فرض هذه الثوابت. وقد ظهر ذلك عندما استطاعت التوصل لاتفاق مفاجئ مشترك سمى "خطة الكربون" بينها وبين الولايات المتحدة من أجل الحد من انبعاثات الصين ٢٠٣٠ بشرط تعزيز التعاون الدولى فى مجال الكربون. كما أن الصين تعد لاعبا أساسيا ومحوريا فى مفاوضات المناخ وإنجاح أو إفشال مساراتها، وهذا ما حدث فى مفاوضات كوبنهاجن ٢٠٠٩، حيث استطاعت، بالتعاون مع الولايات المتحدة أن تعطل التوصل إلى اتفاق دولى مناخى بعيدا عن مطالب الدول النامية، والجهود المضنية للاتحاد الأوروبى. كما تصعب قراءة عدم فاعلية المفاوضات ما قبل باريس بعيدا عن التحالف المصلحى بين الولايات المتحدة والصين(٦١). ومن التحولات التى طرأت على موقف الصين الانتقال من التركيز على المسئولية التاريخية للدول الصناعية فى تراكم الانبعاثات الدفيئة إلى مفهوم المسئولية المشتركة، لكن المتباينة للدول، مع ضرورة الانتقال نحو أنساق الطاقة النظيفة والعمل على اعتماد وبلورة المبادرات الوطنية الهادفة إلى التخفيف من الانحباس الحرارى أو التكيف وتحقيق غايات رقمية واضحة للحد من الانبعاثات، بالتزامن مع مراعاة ظروف كل دولة، بالاضافة إلى تعزيز المساعدة والدعم الماديين للدول النامية(٦٢).

ومن الملاحظ أن مجموعة الـ ٧٧ + الصين مجموعة غير متجانسة يفتقر الأعضاء فيها إلى الأرضية المشتركة التى تعزز صوت الجنوب فى المفاوضات المناخية. هذا بالاضافة إلى محاور الدول النامية الأخرى المختلفة فى الاهتمامات، مثل الدول المصدرة للنفط، وهى مجموعة لا تفاوض بصور رسمية، بل يتابع أعضاؤها سير المفاوضات، خشية تأثير القرارات المتخذة فى مستوى الطلب على البترول(٦٣)، وتحالف الدول الجزرية وهى الدول المهددة باستمرار وبشدة جراء التغيرات المناخية، وتدافع بقوة عن حتمية خفض درجة الحرارة العالمية، وتقديم المساعدات لاجتناب غرقها ضمن ما أطلقت عليه فى مؤتمر باريس "الحق فى الوجود"(٦٤)، ومجموعة الدول الأقل نموا التى تكونت عام ٢٠٠٠، والمجموعة الإفريقية التى تؤمن بأهمية التمويل الدولى للبيئة، ولكن ليس على شكل ديون، حيث تقوم الدول الإفريقية بجهد بشأن ملف المناخ، وعلى الدول المتقدمة تحمل مسئولياتها التمويلية.

ومن أسفٍ أن هذه المحاور ليس لها رؤية واحدة تجاه عدة أسس مهمة حاسمة فى المستقبل التفاوضى للدول النامية فى مفاوضات المناخ، ومنها على سبيل المثال مستقبل ما بعد بروتوكول كيوتو للفترة الثانية، فى ظل اعتراض بعض الدول المتقدمة وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية، وموضوع نقل التكنولوجيا والتمويل.

٣- مقاربة منظمة الأمم المتحدة: حاولت الأمم المتحدة إيجاد توازن بين المقاربتين السابقتين لتجاوز ما يمكن أن يسمى "الصدام المناخى" بين الأمم، وذلك عن طريق بلورة مقاربة توفيقية تقضى بأن المسئولية البيئية مشتركة بين جميع الفاعلين، لكنها متباينة حسب الظروف الموضوعية والأولويات الوطنية والإقليمية لكل دولة على حدة فى شأن القضايا والأهداف التنموية التى تسعى لتحقيقها. وقد كانت هذه المقاربة نقطة البداية فى إعلان ريو ١٩٩٢، وبروتوكول كيوتو ١٩٩٧. وبالرغم من ذلك، فقد عانت الأمم المتحدة فى محاولات التوفيق فى وجهات النظر بين الطرفين وتأكيد أولوية العمل المشترك من أجل انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات تكرار الحروب وتجددها كما جاء فى ميثاق ١٩٤٥، ويقصد بالصدمة المناخية هنا، الصدمة البيئية التى يكون لها تأثيرات مستديمة تختلف فى مدى استيعابها بين قدرات الدول، هذه الصدمات المناخية تتحول إلى صدامات مناخية بين الأمم المتقدمة والأخرى النامية حول من يتحمل المسئولية، ومن يدفع الفاتورة فى مرحلة ما بعد الصدمة(٦٥).

ثانيا- آفاق العدالة المناخية:

يحاول كل طرف فى المفاوضات المناخية إثبات أطروحته، بغية إقناع الطرف الآخر بجدواها وأهميتها، وهذا ما ظهر خلال كل المفاوضات المناخية، والتى لم تحقق نتائج عملية ملموسة بالرغم من أن قضية المناخ من القضايا التى تمس بقاء الجنس البشرى ووجوده على سطح الأرض، وقد تكون هذه التناقضات نتيجة النظرة السياسية الضيقة لمشكلات البيئة. فالتمسك بالمصلحة الخاصة بكل دولة على حدة، والمسعى لتحقيق مكاسب آنية انعكاسا للتمسك بالأيديولوجيات بدلا من النظرة الشاملة لمصلحة البشرية من معوقات الوصول إلى نظرة موحدة لمشكلات المناخ. كما أن منظور توازن القوى التقليدى لا يمكن أن يكون المدخل الصحيح لحل مشكلة المناخ التى بدورها تبرز الحاجة إلى ضرورة تبنى مبدأ "الاعتماد البيئى المتبادل"، وتعزيز مبدأ توازن المصالح والمنافع المناخية بدلا من دعم مبدأ توازن القوى(٦٦)، وذلك عن طريق:

١- صياغة رؤية جماعية جديدة لإيجاد مقاربات شمولية توازن بين المصالح البيئية وتأخذ فى الحسبان الطابع العالمى للبعد البيئى، من خلال آلية تفاوضية يشترك فيها مختلف الفواعل البيئية الحكومية والخاصة والمجتمع المدنى، مع الاهتمام بالرأى العام البيئى وما يطرحه من نظره حقيقية للتهديدات الإيكولوجية، وهذا اعتمادا على مبدأ المشاركة، والتعاون، والتماسك، وتفعيل تعددية الأطراف المشاركة فى حماية البيئة(٦٧).

٢- تفعيل نظم الدبلوماسية المناخية لتعزيز نظم التنمية

الشاملة والمستدامة، فى ظل مفاهيم العدالة المناخية التى تحافظ على حقوق الأجيال المقبلة انسجاما مع استراتيجيات السياسات المناخية العالمية.

٣- على حكومات الدول النامية أن تتحمل مسئولياتها فى وضع الخطط الاستراتيجية المطلوبة لبناء القدرات على الصمود أمام تغير المناخ، كما أن على الدول والجهات المانحة للمساعدات وهيئات التنمية مهمة العمل مع الحكومات الوطنية لدمج التكيف ضمن استراتيجيات أوسع لخفض الفقر وعمليات التخطيط.

٤- الربط الفعلى بين العدالة المناخية وقضية الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم إمكانية إقامة هيئة رقابية فوق الدول لمراقبة التزامات الدول ببنود الاتفاقيات الدولية.

الخاتمة:

تناول البحث ثلاثة محاور أساسية، ناقش المحور الأول قسمين، حيث ناقش القسم الأول نظريات الجغرافيا السياسية والبيئة، بدءا بمرحلة العلاقات البيئية، ودراسة الوحدات القومية، انتهاء بدراسة الأقاليم السياسية، والتى أصبحت القضايا السياسية فيها غير حدودية، ثم نظريات التفكير الأخضر، أو ما تم تسميتهم أصحاب النزعة الخضراء من خلال جدلية التنمية والنمو والبيئة، والحد من الاغتراب، والبيئوية الاجتماعية، ثم نظريات الأمن البيئى ونشأة مسألة البيئة على جدول الأعمال الدولى. أما القسم الثانى، فتناول مجموعة النظريات المؤطرة للعدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب من المنظورين الليبرالى، والتنموى.

أما المحور الثانى من الدراسة فاستعرض تاريخ المؤتمرات والاتفاقيات الخاصة بتغير المناخ، مناقشا تباين الرؤى بين دول الشمال ودول الجنوب وانعكاسها على فاعلية قرارات تلك الاتفاقيات، مما انعكس فى توازن القوى الدولى، والذى ناقشه المحور الثالث، بالاضافة إلى آفاق العدالة المناخية وتعزيز مبدأ توازن المصالح والمنافع بدلا من دعم مبدأ توازن القوى، من خلال عدد من التوصيات.

وخلصت الدراسة إلى أن التحديات المستقبلية التى تواجه البشرية نتيجة تغير المناخ هى تحديات أكبر من مفهوم الصراعات والمنافسات الدولية، ومحاولة كل محور من محاور التفاوض المناخى إلقاء العبء والمسئولية على الطرف الآخر، أو التنصل من تحمل الالتزامات الخاصة بتغير المناخ نتيجة مكاسب لحظية قصيرة المدى لن تكون فى مصلحة البشرية على المدى البعيد.

إن توزيع الانبعاثات الحالية يشير إلى علاقة عكسية بين خطر تغير المناخ والمسئولية، حيث يسير الناس الأفقر فى العالم على الأرض، ويقدر أثر الكربون الخاص بأفقر مليار شخص على الكوكب بنحو ٣٪ من إجمالى أثر العالم، ولأن المليار الأفقر من الناس يعيشون فى مناطق ريفية وأحياء حضرية فقيرة مكشوفة أمام الخطر، فإنهم معرضون بشدة لتهديدات تغير المناخ وهم غير مسئولين عنها إلا بقدر ضئيل. وفى ظل ذلك، فإن عدم المساواة فى إجمالى آثار الكربون ونصيب الفرد منها بشكل وثيق ترتبط بعدم مساواة أوسع، هو العلاقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الصناعية والحصول على خدمات الطاقة الحديثة. وتجذب هذه العلاقة الانتباه إلى جانب مهم فى التنمية البشرية هو أن الدول الأكثر فقرا سوف تدفع فاتورة تنمية باهظة الثمن، خاصة فى ظل تخاذل بعض الدول المتقدمة فى تحمل مسئوليتها التمويلية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التى انسحبت من اتفاقية باريس بعد أن أدركت الحجم المالى الكبير الذى ستتكلفه، وبالتالى ستتفاقم المشكلة المناخية وتتسبب فى سلسلة من الكوارث البيئية أو الصدمات البيئية العالية التكلفة، خاصة على الدول النامية التى يجب أن توحد من جهودها، لتكون أداة ضغط فى الاتفاقيات المناخية لتحريك المفاوضات لمصلحتها.

الهوامش :

١- محمد متولى، محمود أبو العلا، الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧)، ص ص٢٥-٢٦.

٢- محمد عبدالغنى سعودى، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة جغرافيا والعلاقات الدولية" (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠) ص٢.

٣- محمد عبدالغنى سعودى، الجغرافيا السياسية المعاصرة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣) ص٢.

4- Franco Farineli, "Friedrich Ratzel and the nature of (political) geography", Political Geography, (vol.19) issue 8, November 2000, p.945.

5- Dalby S., "Climate Change and Environmental Security", In: P. Williams, Security Studies: An Introduction, (New York: Routledge, 2nd Ed, 2013) Pp. 311-323.

٦- لزهر وناسى، يوسف بن يزه، "معالم النزعة البيئوية فى حقل العلاقات الدولية"، مجلة الدراسات والبحوث، العدد٥، ٢٠١٣، ص٣٥٠.

٧- لين ماكينزى وآخرون، الأيديولوجيا السياسية، ترجمة عباس عباس (دمشق: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٩) ص٢٣١.

٨- أوين غرين، "قضايا البيئة" فى عولمة السياسة العالمية، تحرير جون بايلس وستيف سميث (أبو ظبى: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤) ص٦٥٤.

٩- كرولين توماس، ميلفلد دريدر، "التنمية وعدم المساواة" فى، قضايا السياسة العالمية، مرجع سابق، ص١٠٦.

10- Dalby S., "Security, Modernity, Ecology: The Dilemmas of post-cold war security Discourse", Alternatives journal: Global, Local, Political, vol.17, 1992, p.395.

١١- لزهر وناسى، مرجع سابق، ص٣٥٣.

12- Homer-Dixon. TF., "On the Threshold: Environmental changes causes of Acute conflict", International Security, vol.16, 1991, p.77.

13- Homer-Dixon. TF. , JH. Boutwell, "Environmental Change and violent conflict" Scientific American, vol.268., 1993, p.40.

14- Paterson, M., Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, and Resistance, (London: Palgrave Macmillan, 2000) p20.

15- Peter H. Gleick., "Climate and International Politics: Problem facing Developing Countries", Ambio, vol.18, No6., 1989, pp. 333-339.

16Walt, S. "Alliance Formation and the Balance of World Power", International Security, vol.9, spring, 1985, pp. 3-43.

17- Daniel Heffron, "What do realists think about climate change", Center for Geopolitics and Security in Realism studies, 13 November 2015.

18- Jon Barnett,the meaning of environmental security: ecological politics and policy in the new security era) UK: Biddles Ltd, 2001) p.6.

١٩- محمد سالمان طايع، "الأمن البيئى وتفسير الصراع الدولى: مدخل تحليلى"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد١٧، ٢٠١٦، ص٩٥

20- Robyn Eckersley, The Green state Rethinking democracy and sovereignty (London: Cambridge Massachsetts, 2004) p10.

٢١- الحسين شكرانى، "العدالة المناخية: نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، رؤى استراتيجية، العدد الأول، ديسمبر ٢٠١٢، ص١٠٠.

٢٢- المرجع نفسه، ص١٠٢.

23- Richard G. Newell, William A. Pizer, "Carbon Markets: Past, Present, and Future", Resources for the Future, December 2012, p.30.

24- Henry Lee,Shaping National Responses to Climate Change: A Post-Rio Guide, (Island pressm1995) p.63.

25- UN, The future we want, UN Conference, Rio, 2012. p.53.

26- Mathias Friman and Gustav Strandberg, "Historical responsibility for climate change: science and the science-policy interface", Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 2014, p.20.

٢٧- ديفيد جونستون، "مختصر تاريخ العدالة"، ترجمة مصطفى ناصر، مجلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٧، أبريل ٢٠١٢، ص٢٧٥.

٢٨- مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، الدورة ١٠، يناير ٢٠٠٩، ص ص٤-٥، تاريخ الدخول ٣٠ أبريل ٢٠١٨موقع:

https://bit.ly/2LeX6V0

٢٩- محمدحسان عوض، حسن أحمد شحاته، قضية المناخ وتحديات العولمة البيئية (الأكاديمية الحديثة للكتب الجامعية ٢٠١٨)، ص١٠٢.

٣٠- الحسين شكرانى، خالد القضاوى، "المفاوضات المناخية العالمية: تنمية فى النصوص وشكوك فى التطبيق"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١، ٢٠١٦، ص٤٤.

٣١- محمد مصطفى الخياط، "تغير المناخ: مواقف دولية متباينة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠، ص٤٨.

٣٢- مصطفى عقون، "دور المواثيق والمعاهدات الدولية فى حماية البيئة"، مجلة الفقه والقانون، العدد ٢٣، ٢٠١٤، ص١٢٩.

٣٣- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولى العام (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧) ٢٧٤.

٣٤- مصطفى عقون، مرجع سابق، ص١٣٠.

٣٥- انظر وثائق الأمم المتحدة للبيئة: https://bit.ly/2wTiMmf

٣٦- الحسين شكرانى، كمال حلمى، "التغير المناخى من منظور حقوق الإنسان"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد٩، العام الثالث، ٢٠١٧، ص٤٦.

٣٧- سلامة طارق، عبدالكريم شعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحرارى (بيروت: منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠١٠) ص١٣٩.

38- UN, Koyoto Protocol to The United Nations Framework Convention on Climate Change, 1998, 1/5/2018 AT: https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf

٣٩- وهيب عيسى الناصر، تقرير حول آلية التنمية النظيفة ودورها فى تحقيق بيئة نظيفة، عالم المعرفة، مجلد ٣٧، أكتوبر ٢٠٠٨، ص١٨٨.

40- Rajesh Sada, Carbon Trading, (India: University of Garhwal, 2007) p.15.

٤١- إبراهيم عبدالجليل، "التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات"، عالم المعرفة، مجلد ٣٧، أكتور ٢٠٠٨، ص١٣٣.

٤٢- الحسين شكرانى، خالد القضاوى، مرجع سابق، ص٤٦.

٤٣- الأمم المتحدة، "خريطة طريق بالى: المسائل الرئيسية قد التفاوض، ملخص لصانعى السياسات، سبتمبر ٢٠٠٨"، ص١٨. تاريخ الدخول ٢٥ أبريل ٢٠١٨:

https://bit.ly/2IPbQLL

٤٤- المرجع نفسه، ص١٧.

٤٥- المرجع نفسه، ص٢٣.

٤٦- المرجع نفسه، ص٢١.

٤٧- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "قمة كوبنهاجن: صراع السياسات حول الاحتباس الحرارى"، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩، تاريخ الدخول أول مايو ٢٠١٨:

https://bit.ly/2GxbHY6

٤٨- هشام بشير، مؤتمر "كانكون" للتغير المناخى .. حدود النجاح والإخفاق"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص٢٢١.

٤٩- البنك الدولى، مؤتمر ديربان يحقق تقدما فى أجندة مكافحة التغيرات المناخية، ١٢ ديسمبر ٢٠١١:

https://bit.ly/2Gwih0Z

٥٠- حبيب معلوف، قضية تغير المناخ العالمى بين إخفاقات كيوتو وتوقعات باريس، (بيروت:دار الفارابى، ٢٠١٦)، ص٢٨٢.

٥١- الأمم المتحدة، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، نوفمبر ٢٠١٣:

https://bit.ly/2IRjHbS

٥٢- موج فهد على، قواعد القانون الدولى لحماية البيئة فى ضوء اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، ٢٠١٧)، ص٥٤.

53- Ravmond Ciemencon, "the two sides of the Paris climate agreement: dismal failure or historic breakthrough", Journal of Environment and Development, vol.25, issue1., 2016, p.12.

٥٤- موج فهد على، مرجع سابق، ص١٦٢.

٥٥- الحسين شكرانى، "على هامش مؤتمر الأطراف بشأن التغير المناخى: من تناقض المصالح إلى تعدد المقاربات"، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٩، ٢٠١٦، ص١٧١.

٥٦- المرجع نفسه، ص١٧٢.

٥٧- الحسين شكرانى، "نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية"، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٩، ٢٠١٦، ص١٣١.

٥٨- فتحية ليتيم، نادية ليتيم، "استراتيجية الاتحاد الأوروبى لمكافحة تغير المناخ"، دفاتر السياسة والقانون، العدد٩، يناير ٢٠١٣، ص١١٢.

٥٩- أحمد صافى: "دور الولايات المتحدة الأمريكية فى تدمير النظام المناخى العالمى"، مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية، العدد ٥١، ٢٠١٣ تاريخ الدخول ٣ مايو ٢٠١٨:

https://bit.ly/2GxPBoq

٦٠- حديث ترامب عن الانسحاب من الاتفاقية على موقع تاريخ الدخول ٣ مايو ٢٠١٨:

https://ar.rt.com/iw5w

٦١- الحسين شكرانى، "الصين والمفاوضات المناخية العالمية: بين تعزيز النمو الاقتصادى ومحدودية التفاعل السياسى مع الدول النامية"، المستقبل العربى، العدد ٣٩، مرجع سابق، ص١٠٦.

٦٢- المرجع نفسه، ص١٠٧.

٦٣- محمد مصطفى الخياط، مرجع سابق، ص٤٠.

64- Etienne Piguer & Frank Laczko (eds,), People on the Move in a changing Climate: the Regional Impact of Environmental Change on Migration (New York: International Organization for Migration, 2014) p.243.

٦٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، "محاربة تغير المناخ: التضامن الإنسانى فى عالم منقسم"، تقرير الأمم المتحدة لعامى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص٦٢.

٦٦- المرجع نفسه، ص٤٥.

٦٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، "المضى فى التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، ص١٢٧.